بعمالته للاحتلال، فانه يحصل على فرصة للتوبة، ويُطلب منه اعلانها في المسجد، او الكنيسة. والملاحظ ان هذا هو الاسلوب الذي تستخدمه قيادة الانتفاضة في مواجهة حتى العملاء، حيث لا يتعرّض للعقاب، الاّ من يرفض التوبة، أو ينكص عنها.

والمعروف ان وجود عملاء للسلطة المحتلة ظاهرة طبيعية عرفتها كل الشعوب التي وقعت تحت الاحتلال، وكذلك في الحالة الفلسطينية، بسبب الاحتلال الاسرائيلي وتخطيطه للبقاء الابدي، ولما بدا من ابتعاد احتمالات انهاء هذا الاحتلال قبل تفجّر الانتفاضة، وتشابك، وتعقّد، القضايا المعيشية في الضفة والقطاع. وقد أظهرت قيادة الانتفاضة درجة معقولة من الوعي في التمييز بين نوعين من العملاء، يمكن ان نطلق عليهما العملاء الكبار والصغار. فالمقصود بالعملاء الكبار القيادات التقليدية التي تتعاون مع سلطات الاحتلال ضد النضال الوطني بشكل واضح، بالاضافة الى الخونة الذين تورطوا في تهريب وبيع اراضي للمستوطنين، او الذين يقدمون المعلومات ويكتبون التقارير لاجهزة الامن الاسرائيلية عن العناصر النشطة في المقاومة وما تقوم به من نشاط. بينما يقصد بالعملاء الصغار اولئك الذين يقبلون العمل، مضطرين، في أجهزة الاحتلال ذات الطبيعة القمعية بصفة خاصة، مثل الشرطة والضرائب والسجون، او يقبلون التعيين في المجالس البلدية منذ ان تمّ حل المجالس المنتخبة العام ١٩٨٢.

فنجد ان العملاء الصغار يحصلون على فرص متعددة للاستقالة من المجالس البلدية او من الادارة المدنية الاسرائيلية. ولأن هذا الموقف يمثّل اختباراً بالغ الصعوبة لمدى تفاعل الجماهير مع قيادة الانتفاضة، يمكن القول ان مستويات الاستجابة التي تحققت، خلال العام الاول، وفقاً للبيانات المتوفرة، تشير الى درجة عالية من التفاعل، وان لم تصل الى مستوى الاستجابة الشاملة. فقد قدمت اعداد كبيرة في المجالس البلدية استقالاتها تباعاً. وحدّد تقرير لمراسل وكالة «رويتر» نسبة المجالس المستقيلة بحوالى ٧٠ بالمئة حتى آخر آب (اغسطس) ١٩٨٨[٣١]. لكن يبدو ان نسبة الاستقالة بين العاملين في الادارة المدنية أقلّ، ربما لعدم تأكدهم من الانتصار النهائي للانتفاضة، وربما لأن هذه الفئة الاجتماعية (الموظفين) من أقل الفئات مشاركة في العمل الثوري عموماً، وفقاً للخبرة العالمية. وقد لجأ بعضهم الى الحصول على اجازات لفترات متفاوتة، لتجنّب غضبة الجماهير عليهم، وان كانت سلطات الاحتلال قد فرضت على بعضهم الاستجابة لنداء الانتفاضة، حيث قررت، في ١٦ تموز (يوليو)، الاستغناء عن خدمات العاملين غير المعيّنين؛ كما خفضت عشرة بالمئة من رواتب جميع الموظفين العاملين في الادارة المدنية، بسبب نقص ايرادات الضرائب. ومع ذلك، يبدو ان نسبة الاستقالات بين العاملين في جهاز الشرطة أعلى بشكل ملموس، حيث استقال حوالى نصفهم خلال شهر آذار (مارس) وحده، والذي يعتبر أكثر شهور العام الاول للانتفاضة، من حيث حجم الاستقالات من الادارة المدنية الاسرائيلية. وتمّ غلق عدد من مراكز الشرطة في بعض المدن مؤقتاً، مثل الخليل ونابلس، حتى يتمّ استخدام بدلاء من المستقيلين من رجال الشرطة الاسرائيلية.

وقد استمرت القيادة الموحدة للانتفاضة في حثّ الجماهير على الضغط على المتعاونين مع سلطات الاحتلال، في ظل تركيز ملحوظ على العاملين في مجالات حيوية.

وعندما قامت سلطات الاحتلال بتعيين لجان محلية بديلة من المجالس المستقيلة، رفض الاهالي التعامل معها، على الرغم من كثافة الضغوط الاسرائيلية. وكمثال على موقف يعكس أعلى درجات الانضباط، رفض سكان بعض القرى سداد فواتير المياه للجان المحلية التي تمّ تعيينها في